دشتي سحب طلبه: حتى لا تستغل السلطة التنفيذية الأمر في تأجيل الانتخابات

وقف مفاجئ لتفسير «الدستورية».. ودعوات للحكومة بتحصين إجراءاتها

عبدالحميد دشتي

د. هشام الصالح

دشتي سحب طلب التفسير

عبدالله المعيوف

■ المعيوف: يجب ضمان إجراء انتخابات حرة نزيهة خالية من أي شوائب دستورية أو مال سياسي

كتب مصطفى كامل

استجابت هيئة المحكمة الدستورية لطلب عبدالحميد دشتي المفاجئ بسحب طلبه عن تفسير حكم المحكمة الدستورية بتحصين مرسوم الصوت الواحد وابطال المجلس الحالي، فيما قال دشتي ان سبب سحب الطلب هو حتى لا تستغل الحكومة الطلب بتأجيل الانتخابات.

وقال دشتي في بيان له انه بمناسبة التقدم بطلب تفسير الحكم الدستوري الصادر في الطعن رقم 15 سنة 2012 طعون انتخابية «مجلس الأمة» فإننا نشير بداية إلى توافر الصفة والمصلحة لي في تقديمي لذلك الطلب خاصة بعد حصولي على عضوية مجلس الأمة بالدائرة الانتخابية الأولى حيث تشرفت بنيل ثقة أبنائها وقد مس الحكم مركزي القانوني واصبحت خصما حكمياً تمسه آثار تنفيذ الحكم وتسري عليه اهمها نزع صفة العضوية عني، ولهذا تنعقد لي الصفة والمصلحة في تقديم طلبي.

واضاف دشتي: من حيث الموضوع فان الغرض والهدف الاساسي من تقديمنا هذا الطلب ينبع من حرصنا الدائم على اعلاء مصلحة البلاد فوق اي مصلحة خاصة اذ ان المصلحة العليا للبلاد اعظم شأناً واعلى قدراً من ان تختزل في تعدد اهواء البعض وشخصانيتهم حيث جاء طلبنا لتفسير الحكم بعدما شاع اللغط في الأوساط الاجتماعية حول ماهية خطوات تفسير الحكم فضلاً عن تراخي الحكومة في تنفيذ ما ترتب على الحكم من اثار وخشية من تكرار تخبطها في الإجراءات التي اشيع انها بصدد اتخاذها لتنفيذ الحكم، مستطرداً ولا ادل على ذلك مبادرتها بإيقاف اجراءات تنفيذه واصدار المراسيم الخاصة بذلك ومنها الدعوة الى اجراء الانتخابات في غضون ستين يوماً وتلك هي حكمة المشرع وما انتهى اليه الحكم من الزام الحكومة باجراء الانتخابات في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل بغرض الاحتكام الى الامة واخذ رأي الناخبين وهو تأكيد على اتصال الحياة النيابية حتى لا تستمر السلطة التنفيذية في التصرف بلا رقيب اذ ليس من بين الدول الديمقراطية دولة تستطيع ان تظل ادارتها التشريعية ومجلسها النيابي معطلاً لا لسبب سوى العبث والمصالح الآنية والشخصانية وهو ما يعتبر استغلالاً غير محمود، اضافة الى ان تقدمنا بطلب التفسير نابع من حرصنا على ان تجري الانتخابات في اجواء من الشفافية والاجراءات الصحيحة حتى لا نكون امام انتخابات جديدة لانتخاب مجلس امة يلحقه ويطارده العوار الدستوري وليبطل للمرة الثالثة لا قدر الله، ومما يؤدي الى اهتزاز مكانة الكويت امام العالم ولهذا فقد تقدمت بطلب التفسير واليوم قد تنازلت عنه بعدما نما الى علمي استيعاب الحكومة للدرس وبعد ان اجتمعت بمستشاريها وراعت كافة الجوانب القانونية التي ينبغي اتباعها لاصدار المراسيم لتنفيذ الحكم الدستوري الصادر في الطعن رقم 15 لسنة 2012.

وقال دشتي قررت التنازل عن طلب التفسير لإعلاء المصلحة العامة دون الخاصة وحتى لا يتخذ طلب التفسير ذريعة لتخبط آخر لا قدر الله ولا يحمد عقباه واجهاضا لمحاولات القوى الانتهازية والشخصانية في الإلتفاف حول غاية الحكم وسموه.

من جانبه، قال الخبير الدستوري د.هشام الصالح انه نتيجة لشطب المحكمة الدستورية لطلب تفسير حكمها الصادر في 16 الماضي من الشهر الجاري والذي تقدم به المحامي د.عبد الحميد دشتي فاننا امام حكم صادر عن المحكمة الدستورية واضح المعاني والدلالة، مشيرا ان هذا الحكم يستلزم وبالضرورة اجراء الانتخابات البرلمانية خلال شهرين تبدأمن تاريخ صدور الحكم ببطلان البرلمان السابق في 16 الشهر الجاري.

واكد الصالح في تصريح خاص لـ«الصباح» انه كان يجوز للحكومة ان تتبني طلب تفسير حكم المحكمة الدستورية بعد ان تنازل مقدمه د.دشتي لافتا ان ممثل الفتوي والتشريع الذي كان متواجد بالمحكمة لم يتبني طلب التفسير

مشيرا انه اذا كان للحكومة الرغبة في تفسير الحكم فانه كان يتعين على ممثلها عضو الفتوي والتشريع ان يتبني الطلب اثناء الجلسة وذلك تجنبا لاي مماطلة او تسويف

■ الصالح لـ الصباح: كان يجوز للحكومة تبني طلب التفسير .. وممثل «الفتوى والتشريع» امتنع

واوضح انه اذا تقدمت الحكومة بطلب اخر للتفسير فهذا يعد تسويفا ومماطلة في شأن تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية والذي يعد واجب الاحترام والتوقير والنفاذ.

من جانبه، اكد عضو المجلس المبطل عبدالله المعيوف ان الحكومة بعد توجيهها مرسوم الدعوة الى الناخبين لاختيار أعضاء مجلس الأمة الجديد في 27 يوليو المقبل، فانها مطالبة الان بالعمل على ضمان اجراء انتخابات حرة نزيهة خالية من اية شوائب دستورية، ومن المال السياسي وشراء الاصوات.

خليل الصالح

وقال المعيوف في تصريح له: ساتوجه في اليوم الاول فور فتح باب الترشح لمجلس الامة الى مقر ادارة شؤون الانتخابات لتسجيل ترشحي عن الدائرة الانتخابية الثالثة، احتراما لحكم المحكمة الدستورية، وانطلاقا من الدعم الذي حصلت عليه من ناخبي وناخبات الدائرة الثالثة.

■ عبدالله: على من يشك في تلاعب الحكومة بالقانون اللجوء للقضاء باعتباره الحصن الحصين

واضاف المعيوف: الحكومة ملزمة هذه المرة بالتأكد من سلامة الاجراءات والمراسيم الخاصة بالدعوة للانتخابات، وان تكون متوافقة مع ما نص عليه حكم المحكمة الدستورية، وان لا يكون هناك أي منفذ لتعرض العملية الانتخابية للبطلان.

ودعا الشعب الكويتي الى المشاركة في الانتخابات انتخابا وترشحا، واختيار من يرونه قادرا على تحقيق مصلحة البلد وتحقيق امالهم وتطلعاتهم، وان لا يكون الصيام حائلا أمام تأدية الواجب الوطني، فرمضان شهر مبارك، ونتمنى ان يوفق الناخبين الكويتيين في حسن الاختيار.

بدوره، اعتبر مرشح الدائرة الثالثة خليل عبدالله ان اللجوء للمحكمة الدستورية حق واثبت انه اسلوب فاعل لكشف الغموض وعلى كل من يشك ان الحكومة تتلاعب بالقانون عليه ان يلجأ للقضاء وليس للشارع لكي تعم ثقافة اللجوء للقضاء على الجميع. واعلن عبدالله ان التحالف الاسلامي اصدر قرارا بالمشاركة بالانتخابات بنفس الاسماء والدوائر التي شاركنا بها بالانتخابات السابقة.

وكانت المحكمة الدستورية قد حكمت في جلستها أمس، برئاسة المستشار يوسف المطاوعة بقبول سحب طلب التفسير لحكمها الدستوري الاخير رقم 15 لسنة 2013 الخاص بالطعون الانتخابية لمجلس الامة «ديسمبر 2012» المبطل.

وجاء في قرار المحكمة ان مقدم طلب التفسير قرر سحب طلبه ووافق الحاضر عن الحكومة على طلب السحب وان الحاضر عن المطعون ضده الاول فوض الرأي للمحكمة التي حكمت بقبول سحب طلب التفسير.

وكان الطعن المقدم الى «الدستورية» من أحد الطاعنين جاء فيه طلب تفسير حكمها الذي قضى ببطلان مجلس الامة «ديسمبر 2012» وعدم دستورية اللجنة الوطنية للانتخابات وذلك وفقا للمادة 125 من قانون المرافعات.

يذكر ان «الدستورية» حكمت في جلسة الـ16 من يونيو الجاري في الطعن الخاص بانتخابات مجلس الامة بقبول الطعن شكلا وبرفضه مع الحكم بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 42 لسنة 2006 باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة.

وقضى الحكم «في جلسة 16 الجاري» بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2012 بانشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وبتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة.

كما حكمت «الدستورية» بابطال عملية الانتخاب التي تمت في 2012/12/1 برمتها في الدوائر الانتخابية الخمس وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها مع ما يترتب على ذلك من آثار اخصها اعادة الانتخاب مجددا كأن هذا المرسوم بقانون لم يكن وذلك على النحو المبين بالاسباب.

وكان قد طلب العضو بمجلس الأمة المبطل عبدالحميد دشتي من المحكمة الدستورية سحب طلب تفسير فقرة 4 من منطوق الحكم بابطال مجلس 2013 الثاني لاعتبارات قانونية وشخصية.

وكانت المحكمة الدستورية أصدرت في 16 يونيو الجاري حكمها بتحصين مرسوم الصوت الواحد، وبطلان انتخابات مجلس الأمة التي أجريت لاول مرة على آليته.

وكان عبدالحميد دشتي وعقب حكم الدستورية ببطلان الانتخابات تقدم بطلب إلى المحكمة الدستورية بهدف تفسير إحدى الفقرات بحكمها ببطلان المجلس.

أكد أن المرحلة المقبلة حساسة ومفصلية في تاريخ الديمقراطية الكويتية

تجمع العدالة والسلام يعتمد عاشور في الأولى والصالح في الثانية ويبحث الترشح في الدوائر الأخرى

صالح عاشور

استنكر نائب الأمين العام لتجمّع العدالة والسلام المهندس علي الجزاف ما وصفه بالتخبط الحكومي في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية، مشددا على ضرورة السرعة في اصدار مرسوم الدعوة للانتخابات، ومؤكدا أن التعديل على المرسوم أو التأخير فيه سيكون عبثاً حكومياً عليها أن تتحمل تبعاته.

وكشف الجزاف عن تحركات التجمّع ومشاوراته بشأن العملية الانتخابية، وذكر أن التجمّع سيخوض الانتخابات البرلمانية القادمة في أكثر من دائرة ولديه اكثر من مرشح، كاشفا أن التجمّع استقر على ترشيح النائب السابق صالح عاشور ممثلا عنه في الدائرة الأولى، والنائب في المجلس المبطل خليل الصالح عن الدائرة الثانية.

ولفت الجزاف إلى أن الأيام القليلة المقبلة ستكون حاسمة بتحديد مَنْ سيُمثل التجمّع في بقية الدوائر الخمس حيث إنها مازالت تحت الدراسة والتقييم. وأكد الجزاف أن المرحلة المقبلة حساسة ومفصلية في تاريخ الديموقراطية الكويتية، داعيا المواطنين الى المشاركة الفعّالة واستيعاب رسالة صاحب السمو وأن يحسنوا الاختيار ويكون معيار الاختيار هو الكفاءة وتحقيق المصلحة الوطنية.

«الجنايات» تقضي بالإعدام لقاتلة عائشة الفيلكاوي

قضت محكمة الجنايات في جلسة لها أمس بالحكم باعدام خادمة اثيوبية الجنسية بعد إدانتها بقتل فتاة كويتية – عائشة الفيلكاوي – قبل حفل زفافها بساعات، وذلك في جريمة هزت الكويت أواخر عام 2011. ومن جهة أخرى قررت محكمة الجنح وقف النظر بقضية التجمهر وإحالة الدفع بعدم دستورية نص المادة 34 من قانون التجمعات للمحكمة الدستورية لحين الفصل فيه.

NATIONAL Leasing & Financing
الوطنية للإجارة والتمويل

إعلان تذكيري

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة الوطنية للإجارة والتمويل ش.م.ك.م

يتشرف مجلس ادارة الشركة الوطنية للإجارة والتمويل ش.م.ك.م بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة والمزمع انعقاده بتاريخ 2013/7/8 الموافق يوم الاثنين في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحا، في مقر الشركة الكائن بالدوحات (ق 3) قسيمة (12) برج مدينة الاعمال الكويتية العقارية الدور 25 وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالي:

1. سماع تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليه.
2. تلاوة بيان بالجزاءات (المالية والغير مالية) الواقعة على الشركة من قبل بنك الكويت المركزي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
3. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليه.
4. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليه.
5. المصادقة على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
6. الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
7. الموافقة على توصية مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
8. الموافقة على عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
9. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
11. تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور مراجعة السادة مكاتب بدر البزيع للاستشارات الادارية والمالية الكائن بمنطقة شيد الفارق (6) شارع (65) برج الدروازة الدور الاول. تليفون: 22418849 – 22445458 – فاكس: 22469838

لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للمكتب المذكور.

والله ولي التوفيق،،،

الادارة

طالب المواطنين بأن يقفوا صفاً واحداً لتتضافر كل الجهود من أجل تحقيق التنمية والتقدم

العوضي: الكويت تمر بمرحلة دقيقة تتطلب تكاتف أبنائها

اعلن عضو المجلس المبطل كامل العوضي عن خوضه انتخابات 2013 المقبلة مؤكدا ان الكويت تمر بمرحلة دقيقة وحساسة تتطلب من ابنائها ان يقفوا صفا واحدا لتتضافر كل الجهود من اجل تحقيق التنمية والتقدم للكويت وشعبها

وقال العوضي ان حكم المحكمة الدستورية بتحصين الصوت الواحد طوى صفحة الجدل السياسي الذي كان يدور على الساحة وبدأت به صفحة جديدة من صفحات الديمقراطية المشرقة في وطننا مشيرا الى ان الحكم تضمن تأكيدا على عدالة الصوت الواحد.

وبين العوضي ان الكويتيين الذين سبقوا شعوب منطقتهم ووضعوا اول دستور ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في المنطقة قادرون على مواصلة مسيرتهم في بناء دولة المؤسسات والقانون وتعزيز مبادئ الحرية والديمقراطية ولن يتخلوا عن هذا المسار او يتراجعوا عنه بعد ان اصبحت الكويت مضربا للمثل بين دول المنطقة في الديمقراطية.

وقال العوضي مهما بلغ الاختلاف في وجهات النظر ومهما تباينت الاراء فإن ما يجمع الكويتيين اكثر مما يفرقهم وتبقى في صدور اهل الكويت وفي نفوسهم مساحة كبيرة ورحبة لتقبل كل وجهات النظر المختلفة ولن تفسد الود والمحبة بينهم وهكذا هم منذ نشأت الكويت في القدم فما وسع اجدادنا وآباءنا في القدم يسعنا اليوم ولامجال للخلاف او الفرقة بيننا.

ولفت العوضي الى ان الكويت مستهدفة بأمنها واستقرارها ورفاهية شعبها وتلاحم ابنائها ووقوفهم صفا واحد خلف قيادتهم الحكيمة ويراد لها ان تدخل نفقا مظلما من الانقسام الطائفي والفئوي البغيض مؤكدا ان الشعب الكويتي على قدر كبير من الوعي والادراك لكل ما يجري في المنطقة ويعي مخاطر الدعوات التي تستهدف الكويت وشعبها وتريد الاضرار بأمنها واستقرارها وعرقلة مسيرتها النهضوية

■ الكويتيون سبقوا شعوب منطقتهم ووضعوا أول دستور ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم

كامل العوضي

■ قادرون على مواصلة مسيرة بناء دولة المؤسسات والقانون وتعزيز مبادئ الحرية والديمقراطية

ودعا العوضي المواطنين للمشاركة في الانتخابات المقبلة وممارسة حقهم الدستوري في اختيار من يمثلهم من اجل مواصلة مسيرة الديمقراطية وتعزيز المكتسبات الشعبية والوطنية والانطلاق بالكويت نحو التنمية والتقدم والرقي لافتا الى ان مسرة التقدم والتنمية تأخرت سنوات كثيرة في الكويت بسبب التصعيد و التأزيم السياسي، وتردي العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

واعرب العوضي عن تفاؤله بالمرحلة القادمة مؤكدا ان المواطنين الكويتيين لن يتخلوا عن الكويت التي تحتاج الى وقفتهم الى جانبها وانصارهم للدستور وللقضاء الذي قال كلمته.